جمهورية مصر العربية
معهـــد التخطيـــط القومـــي

رسـالة مـاجستير

تطبيق الحسابات الإقليمية الاقتصادية كمدخل لتحقيق التنمية الإقليمية في مصر

مقدمة من الباحث

محمـــــود محمـد نجيب فتحـى الصـــروى

إشـــــراف

أ.د/ ســهير أبـو العـينين
أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي

د/ أمـــل زكريـــــا
أستاذ مساعد بمعهد التخطيط القومي

لنيل درجـــة مـاجســتير التخطيط والتنميـــة

2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

صدق اللَّهُ العظيم
سورة المجادلة: (11)

شكر وتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنســـان مالم يعلم، الحمد لله المنان، الملك القدوس السلام، مدبر الليالي والأيام، مصرف الشهور والأعوام، قدر الأمور فأجراها على أحسن نظام، ما شاء الله كان ومالم يشأ لم يكن، الحمد لله على ما أنعم به علي من فضله الخير الكثير والعلم الوفير وأعانني على إنجاز هذا العمل الذي احتســـبه عبادة من العبادات جعلها الله خالصة لوجهه الكريم.

وبعد حمد الله تعالى وشكره على إنهائي لهذه الرسالة أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان للأستاذة الفاضلة الدكتورة / سهير أبو العينين والأستاذة الفاضلة الدكتورة / أمل زكريا على ما قدمتاه لي من علم نافع وعطاء متميز وإرشاد مستمر، وعلى ما بذلتاه من جهد متواصل ونصـــح وتوجيه من بداية مرحلة البحث حتى إتمام هذه الرســـالة، ومهما كتبت من عبارات وجمل فإن كلمات الشكر تظل عاجزة عن أن تفي بحقهما، فجزاهما الله عني خير الجزاء وجعل ذلك في موازين حسناتهما. والشكر موصول للأستاذ الدكتور/ أحمد البقلي والسيدة الدكتورة/ أيات عبد العاطى على قبولهما مناقشـة هذه الرسـالة والاسـتزادة من علمهما فلهما كل الشـكر وعظيم الامتنان.

ويسرني أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى السيد اللواء/ أبو بكر الجندي – وزير التنمية المحلية السـابق ورئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـاء السـابق- على دعمه الدائم للشباب وحرصه الكامل على الارتقاء بمستواهم العلمي والعملي. ويسرنى أيضا أن أشـــكر الســـيد اللواء / خيرت بركات – رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصـــاء - على إســـتكمال مســـيرة نجاح الجهاز وتشـــجيع الشـــباب علميا وعمليا ليكونوا خير نواة للجهاز فى المسـتقبل القريب، والشـكر موصـول لكل من مد لي يد العون، أو أسـدى لي معروفًا، أو قدم لي نصـــيحة، أو كانت له إســـهامة صـــغيرة أو كبيرة في إنجاز هذا العمل فله مني خالص الشـــكر والتقدير.

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً، ظاهراً وباطناً، عدد خلقه ورضـــا نفســـه وزنة عرشه ومداد كلماته، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم
(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)
صدق الله العظيم

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود .. إلى من كان دعاؤها سر نجاحي .. إلى أغلى الحبايب

--أمي الغالية--

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد..

--والدي العزيز--

إلى رفيقة دربي .. وأم بناتي .. إلى من تحملت عني الصعاب والمسئوليات لأتفرغ لعملي ودراستي.. إلى القلب الطيب الحنون.. إلى زهرة حياتي ..

--زوجتى الحبيبة--

إلى من تَحَلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء .. إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سَعِدْت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت .. إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير

--إخوتي الأعزاء--

مستخلص الرسالة

تطبيق الحسابات الإقليمية الاقتصادية كمدخل لتحقيق التنمية الإقليمية في مصر

الباحث: محمود محمد نجيب فتحي الصروى

تهدف التنميــة بشكل عام إلى رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التغير الهيكلي في اتجاه زيادة نصـــيب القطاعات المنتجة والمتطورة تكنولوجياً في الناتج المحلي الإجمالي بما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشــة الاجتماعية بشـكل عام، ولا يمكن أن تتحقق التنمية الإقليمية إلا بتوافر البيانات والمعلومات التي يتم الاعتماد عليها في رسم الخطط التنموية وتحديد نقاط القوة والضعف بكل إقليم. تتحدد مشكلة الدراســة في معاناة مصــر من قصــور ونقص بالحســابات القومية على مســتوي القطاعات والأقاليم وما تتضــمنها من محافظات بشــكل دوري حيث تبين الدراســة وجود فوارق إقليمية على المســتوى الاجتماعي والاقتصــادي وأيضــاً عدم وجود قاعدة بيانات توضـــح المتغيرات الاقتصـــادية الكلية والتشـــابكات القطاعية على مستوى المحافظات.

قامت الدراسة بتحليل الحسابات الاقتصادية الإقليمية لعام 2012-2013 والتي تم تكوينها لأول مرة في مصــر عام 2015 للتأكيد على أهمية تطبيق وتحليل الحسـابات الإقليمية في مصـر بشـكل دوري والاعتماد عليها في رسـم السـياسـات ووضــع الخطط لتحقيق التنمية الإقليمية وذلك في إطار الحســابات القومية ومن ثم تقدير مدى مســاهمة الإقليم في التنمية الاقتصــادية على المســتوى القومي ككل. تتناول الدراسة عرض لموقف مصر من تطبيق الحسابات الإقليمية وعرض مقترح لإعداد وتكوين الحسـابات الإقليمية في مصـر. تسـتخدم الدراسـة المنهج الوصـفي التحليلي من خلال وصـف وتحليل ومقارنة الحسـابات الاقتصـادية الإقليمية داخل كافة الأقاليم والوصول إلى نتائج تساعد متخذي القرار في رسم السياسات وتحفيز أجهزة الدولة على التنمية الإقليمية في الأقاليم المختلفة وتقريب الفوارق التنموية بين المحافظات.

توصـــلت الدراســـة للعديد من النتائج التي تؤكد إن تحليل مؤشـــرات الحسابات القومية والإقليمية وربطها بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى على مســتوى الأقاليم تظهر التفاوتات في الكثير من المؤشــرات الاقتصــادية

والاجتماعية مثل الفقر والبطالة وتوزيع العمالة ومتوسط الأجور بين الأنشطة داخل كافة الأقاليم ومساهمة الأقاليم في المؤشرات الاقتصادية مثل الإنتاج والقيمة المضافة على مستوى الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وانتهت الدراسة بعرض لبعض التوصيات التي تساعد في تحسين عملية جمع البيانات التي تستخدم لتكوين الحسابات الإقليمية في مصر ومن ثم التعبير بشكل أكثر دقة عن المؤشرات الاقتصادية بكل إقليم.

الكلمات المفتاحية: التنمية الإقليمية – الحسابات الإقليمية – التفاوتات الاقتصادية.

ملخـــص الرســـــالة

إن عملية رفع معدل النمو الاقتصـــادي وتحقيق التغير الهيكلي في اتجاه زيادة نصـيب القطاعات المنتجة في الناتج المحلي الإجمالي تعتبر من أهم الأهداف التي تخطط لها الدولة بما يؤدي إلى رفع مســـتوى المعيشـــة الاجتماعية لأفراد المجتمع، ولا يمكن فصـــل التنمية عن التخطيط حيث إن التخطيط هو الأســـلوب العلمي المنظم لاســـتغلال موارد المجتمع الاســـتغلال الأمثل لتحقيق أكبر إشـــباع لاحتياجات الســـكان في مجتمع ما. وأحد أبعاد نشـــاط التخطيط هو البعد الزمني (المســـتقبل)، والبعد الثاني والأهم هو البعد المكاني (المكان – الإقليم). يعتبر إعداد وتركيب وتحليل الحسابات الاقتصادية على المستوى الإقليمي في إطار الحسابات القومية أحد الأدوات التي يمكن من خلالها تحديد أهم المتغيرات الاقتصـــادية على مستوى كل محافظة والتي تتمثل في الإنتاج، القيمة المضـافة، التكوين الرأسـمالي، فائض التشغيل .... الخ.

تتحدد مشكلة الدراسة في أن مصـر تعاني من قصـور ونقص بالحسـابات القومية على مستوي القطاعات الاقتصادية والأقاليم بشكل دوري حيث تبين وجود فوارق إقليمية وفجوات مكانية وأيضـاً عدم وجود قاعدة بيانات توضـح المتغيرات الاقتصـادية الكلية والتشـابكات القطاعية على مسـتوى المحافظات، حيث يقتصـر نظام الحســابات القومية في مصــر على إنشــاء واســتخراج بيانات وجداول على المســـتوى القومي والقطاعي دون التطرق للمســـتوى الإقليمي بشـــكل دوري. وتتلخص مشكلة الدراسة فيما يلي: -

1- عدم وجود قاعدة بيانات دورية توضـــح المتغيرات الاقتصـــادية الكلية والتشابكات القطاعية على مستوي المحافظات.
2- عدم وجود حســابات قومية على مســتوي الأقاليم بمصــر بشــكل منتظم تمكن المسـئولين من الاعتماد عليها في رسـم السـياسـات واتخاذ القرارات بمختلف أنواعها ومستوياتها.
3- عدم معرفة الفجوات بين أقاليم مصــر من وجهة نظر الحســابات القومية.

تهدف الدراســة إلى تحليل الحســابات الاقتصـادية الإقليمية والتأكيد على أهمية إنتاج حســابات إقليمية بشــكل دوري والاعتماد عليها في رســم الســياســات

ووضع الخطط لتحقيق التنمية الإقليمية. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل ومقارنة الحسابات الإقليمية الاقتصادية داخل كافة الأقاليم، والوصول إلى نتائج تساعد متخذي القرار في رسم السياسات وتحفيز أجهزة الدولة على التنمية الإقليمية في أقاليم ومحافظات الدولة المختلفة وتقريب الفوارق التنموية الإقليمية بين المحافظات.

تُقَدَم نتائج هذه الدراسة لواضعي السياسات بمصر ومتخذي القرار وأيضا لمنفذي السياسات حيث أنها توضح وتبرز أهمية إعداد الحسابات الإقليمية وأن تحليل هذه الحسابات هو الأساس لوضع خطة التنمية الشاملة للإقليم بشكل جزئي وكافة أقاليم الدولة بشكل كلي، وهذه الرسالة هي محاولة لتحليل وتناول البيانات الإقليمية لإبراز أهمية تطبيق وتحليل الحسابات الإقليمية في مصر بما يخدم عملية التنمية الإقليمية وذلك في إطار الحسابات القومية، ومن ثم تقدير مدى مساهمة الإقليم في التنمية الاقتصادية على المستوى القومي ككل.

تكونت الدراسة من عدد 4 فصول بخلاف الفصل التمهيدي وانتهت الدراسة بعرض لأهم النتائج وبعض التوصيات والمقترحات لأبحاث مستقبليه، تناول الفصل الأول الإطار النظري للحسابات القومية وأنواعها واستخداماتها ومفهومها وعرض الحسابات المتفرعة من الحسابات القومية والتطرق لمفهوم الحسابات الإقليمية وأهمية استخدام مؤشراتها الاقتصادية، وعرض مفاهيم التنمية الإقليمية والتخطيط الإقليمي ودوره في تحقيق التنمية وأهمية توافر البيانات والإحصاءات والحسابات لوضع الخطط التنموية وتنفيذها.

تناول الفصل الثاني عرض تجارب الدول في إعداد الحسابات القومية والإقليمية ومنها موقف مصر في تطبيق الحسابات القومية والإقليمية والتحديات التي تواجه تنفيذها. وتناول أيضا هذا الفصل عرض تجربة دولة المغرب ودول الاتحاد الأوروبي في إعداد الحسابات الإقليمية والتعريف بإحصاءات الحسابات الإقليمية (الغرض منها - مخرجاتها - دورية إصدارها) وفقا لنظام الاتحاد الأوروبي المخصص لذلك وطرق جمع بيانات الحسابات الإقليمية ومصادرها والتصنيفات القياسية المستخدمة ودور الحسابات الإقليمية بالاتحاد الأوروبي في التخطيط للتنمية الإقليمية.

ومن خلال الفصل الثالث تم عرض وتحليل أهم مؤشرات الحسابات القومية والإقليمية ورصد التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين أقاليم الجمهورية

السبعة وربط هذه المؤشرات الاقتصادية ببعض المؤشرات الاجتماعية الأخرى كالتعليم والفقر، وعرض كيفية استخدام هذه الحسابات في تحليل التفاوتات بين أقاليم مصر على مستوى كافة الأنشطة الاقتصادية الممثلة للاقتصاد المصري. وتناول الفصل الرابع عرض مقترح لإعداد وتكوين الحسابات الإقليمية في مصر.

تناول الفصل الرابع مقترح لإعداد وتكوين الحسابات الإقليمية في مصر ووصف الحسابات الإقليمية كحسابات منبثقة من الحسابات القومية، وكيفية جمع بيانات الحسابات الإقليمية ودورة العمل الكاملة بين الجهات المعنية بالبيانات وتركيب الحسابات لتكوين الحسابات الإقليمية وجداول المدخلات والمخرجات ومصفوفة الحسابات الاجتماعية الإقليمية.

إن الواقع يؤكد أن الدراسات الموجودة في مصر حاليا تتناول التخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية من جوانب متعددة إلا أنه لا توجد دراسات كافية ومتنوعة تتناول الأساليب الكمية في معالجته وما تحتويه من بيانات على مستوى الأقاليم تغطى كافة القطاعات التنظيمية والأنشطة الاقتصادية، وتقتصر معظم الدراسات التي تتعرض لهذه الأساليب على استخدام بعض الوسائل الرياضية لتحليل الفوارق والتفاوتات الإقليمية وفقا لبعض المؤشرات، ولكن معظم هذه الدراسات تقف عند مرحلة التحليل ولا تتعداها إلى مرحلة التخطيط الشامل المبني على بيانات متكاملة لكيفية تقليل هذه التفاوتات وتحقيق التنمية المستهدفة على مستوى الأقاليم والمستوى القومي والسبب في ذلك عدم توافر الحسابات الاقتصادية الإقليمية وإعدادها بشكل منتظم مما يصعب على المخطط لعملية التنمية أن يحدد أهداف محددة بقيم رقمية يستوجب تنفيذها خلال فترة زمنية محددة.

وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج ومنها التأكيد على أن الحسابات الإقليمية تظهر حجم التفاوتات في إنتاجية المشتغل بين مختلف الأقاليم داخل الأنشطة. وأظهرت أن نشاطي الصناعة والتجارة من أكثر الأنشطة جذبا للعمالة وتحقيقا لمعدلات متوازنة من الأجور. وأظهرت الدراسة أن هناك تفاوتات كبيرة في متوسط الأجر السنوي للعمالة طبقا للأنشطة الاقتصادية المختلفة، فيؤدى ذلك إلى هجرة وانتقال العمالة الماهرة في بعض الأنشطة من مختلف الأقاليم إلى إقليم القاهرة الكبرى حيث أن الهجرة العشوائية الداخلية للعمالة هي إحدى عواقب الفجوة التنموية الواسعة بين المحافظات الجاذبة للمهاجرين والمحافظات الطاردة لهم.

توصلت الدراسة أيضا الى أن أكبر الأقاليم من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل هي الأقاليم الأقل عدالة في توزيعه، وأن أقل الأقاليم من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل هي الأقاليم الأكثر عدالة في توزيعه وبالتالي يستأثر الأغنياء بالنصيب الأكبر من الدخول. وتؤكد الحسابات الإقليمية التي تم تحليها في الدراسة وجود علاقة قوية بين المستوى التعليمي للمشتغلين ونوع الأنشطة التي يعملون بها، فلذلك ينبغي أن يتم الاهتمام بمحور التعليم على مستوى الأقاليم للوصول لمستوى التنمية المطلوب إقليميا على مستوى كافة الأنشطة الاقتصادية. وأثبتت الدراسة وجود علاقة قوية بين توزيع الاستثمارات على الأقاليم والقيمة المضافة الناتجة من هذه الأقاليم. فكلما تم ضخ المزيد من الاستثمارات فسيترتب عليها المزيد من الناتج. وأدى تركز الاستثمارات في أقاليم معينة كما وضحت الدراسة إلى ارتفاع الكثافة السكانية بها كإقليم القاهرة الكبرى.

وعلى الرغم من اختلاف وتنوع المؤشرات التنموية المستخدمة في الدراسة ما بين مؤشرات اقتصادية مبنية على الحسابات الإقليمية ومؤشرات اجتماعية إلا أنها في غالبيتها قد أظهرت قدراً كبيراً من الاتساق فيما بينها وظهر ذلك في تأثيرها المتسق على مسار واتجاه التنمية الإقليمية، الأمر الذي يظهر أهمية الحرص على توافر عناصر التكامل والشمول والاتزان في عمليات التنمية المجتمعية. وبتحليل الحسابات الإقليمية أتضح أن هناك خلط في استخدام مفهوم الشركة بشكل واسع بدلا من مفهوم المنشأة في عملية جمع البيانات بالتعداد الاقتصادي مما أثر سلبيا في توزيع المؤشرات الاقتصادية على المحافظات والأقاليم المختلفة، وبالتالي لم يتم رسم الصورة الكاملة لكافة الأنشطة والقطاعات بالأقاليم بشكل مطابق للواقع وكان من الضروري استخدام مفهوم المنشأة لتجنب ازدواج حسابات الفروع داخل المراكز الرئيسية للمنشأت وأيضا لضمان التوزيع الحقيقي للأنشطة بالمحافظات والأقاليم وذلك ما سيتم تطبيقه في التعداد الاقتصادي لعام 2018.

اختتمت الدراسة بعرض لبعض التوصيات، حيث أن هناك ضرورة للاهتمام بإعداد وتكوين الحسابات الاقتصادية الإقليمية في مصر بشكل دوري لأهميتها في التحليل الاقتصادي والاجتماعي على المستويين الإقليمي والقومي لتحقيق التنسيق والتوازن بين الأهداف الإقليمية والقومية لتحسين مستوى معيشة

كل إقليم أو ما بداخله من محافظات وحل مشـــكلاتها وتحقيق معدلات نمو أعلى للأقاليم الأقل نمواً. ولابد من الاســتفادة من بيانات التعداد العام للســكان والإســكان والمنشــآت 2017 في تحديث كافة الأطر الخاصــة بالمنشــآت المســتخدمة في كافة المســـوح والدراســـات التي يجريها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـــاء وخصوصا التعداد الاقتصادي ليغطي كافة الأنشطة وتوزيعاتها على مستوى كافة الأقاليم. ومن الهام إعداد وتكوين الحسابات الإقليمية على مستوى الحضر والريف بالجمهورية حيث تتوافر تلك البيانات في التعداد الاقتصـــادي لاســـتخراج بيانات ومعلومات يتم ربطها ببيانات أهم المسـوح التي يتم إجراؤها في مصـر مثل مسـح الدخل والإنفاق ومســـح القوى العاملة وتحليل تلك البيانات وتحديد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين حضر وريف الجمهورية. وينبغي استخراج المعاملات الفنية لأحدث إصدار من الحسابات الإقليمية واستخدامها لتوزيع الحسابات القومية الإجمالية لتكوين الحســـابات الإقليمية بدورية ســـنوية، لتكون تلك الحســـابات ومؤشـراتها محدثة باسـتمرار مما يسـهل الاعتماد عليها وقياس مدى التغير فى تلك المؤشرات خلال السنوات البينية بين كل حسابات إقليمية وأخرى.

قائمة الاختصارات

SNA: System of National Account	نظام الحسابات القومية
UNSD: United Nations Statistics Division	الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة
SHA: System of Health Accounts	نظام حسابات الصحة
GDP: Gross Domestic Product	الناتج المحلى الإجمالي
VA: Value Added	القيمة المضافة
GVA: Gross Value Added	القيمة المضافة الإجمالية
ISIC: International Standard Industrial Classification	التصنيف الدولي الصناعي الموحد
CPC: Central Product Classification	التصنيف المركزي للمنتجات
COFOG: Classification of the Functions of Government	تصنيف الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة حسب التصنيف الوظيفي وحسب النشاط الاقتصادي
COICOP: Classification of Individual Consumption according to Purpose	تصنيف الإنفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات حسب الغرض
HS: Harmonized commodity description and coding System	النظام المنسق لإحصاءات التجارة الخارجية
COPNI: Classification of the Purposes of Non-profit Institutions Serving Households	تصنيف الإنفاق للهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات وحسب الغرض
SAM: Social Accounting Matrix	مصفوفة الحسابات الاجتماعية
IO: Input & Output tables	جداول المدخلات والمخرجات
SU: Supply & Use tables	جداول العرض والاستخدام
ESA: European System of national and regional Accounts Glossary	النظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية
EU: European Union	الإتحاد الأوروبي
GFCF: Gross fixed capital formation	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي
GDHI: Gross Disposable Household Income	إجمالي الدخل الإقليمي المتاح للأسر المعيشية

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل التمهيدي :الإطار العام للدراسة	1
أولا: مقدمة	1
ثانيا: مشكلة الدراسة	3
ثالثا: أهداف الدراسة	4
رابعا: فروض الدراسة	5
خامسا: أهمية الدراسة	5
سادسا: منهجية الدراسة ومصادر البيانات	6
سابعا: الدراسات السابقة	6
الفصل الأول: الإطار النظري للحسابات القومية والإقليمية والتنمية الإقليمية	14
المقدمة	15
المبحث الأول: الحسابات القومية (مفهومها – أنواعها - أهميتها- تطورها ...)	17
أولا: مفهوم الحسابات القومية واستخداماتها ووظائفها الأساسية	17
ثانيا: نظم إعداد الحسابات القومية وإطارها التنسيقي للإحصاءات والتحليل الاقتصادي	24
ثالثا: الحسابات المتفرعة من الحسابات القومية	28
رابعا: الحسابات الإقليمية وأهمية استخدامها	32
المبحث الثاني: التنمية الإقليمية ودور البيانات والإحصاءات في تحقيقها	35
أولا: التنمية وسياسة التنمية الإقليمية	35
ثانيا: التخطيط الإقليمي ودوره في تحقيق التنمية الإقليمية	37
ثالثا: أهمية توافر البيانات والإحصاءات والحسابات لوضع الخطط التنموية	40
الخاتمة	42

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني: تجارب الدول في إعداد الحسابات الإقليمية	43
المقدمة	44
المبحث الأول: تجربة مصر في تطبيق الحسابات القومية والإقليمية	45
أولا: الإطار المؤسسي لتركيب الحسابات القومية في مصر	45
ثانيا: تجربة مصر في تطبيق الحسابات الإقليمية والتحديات التي تواجه تنفيذها	47
المبحث الثاني: تجارب دولة المغرب ودول الاتحاد الأوروبي في إعداد الحسابات الإقليمية	52
أولا: تجربة دولة المغرب فى إعداد الحسابات الإقليمية	52
ثانيا: تجربة دول الإتحاد الأوروبى فى إعداد الحسابات الإقليمية	53
الخاتمة	60
الفصل الثالث: تحديد الفوارق الإقليمية وتحليلها في ضوء الحسابات الإقليمية	62
المقدمة	63
المبحث الأول: مؤشرات الحسابات الإقليمية والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين أقاليم ومحافظات الجمهورية.	65
أولا: مؤشرات الحسابات القومية والإقليمية للأنشطة الاقتصادية والقطاعات التنظيمية	65
ثانيا: التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين أقاليم الجمهورية	73
المبحث الثاني: التفاوتات في الأنشطة الاقتصادية بين أقاليم ومحافظات الجمهورية.	82
أولا: مؤشرات الحسابات الإقليمية لنشاط الزراعة	82
ثانيا: مؤشرات الحسابات الإقليمية لنشاط الصناعة	87
ثالثا: مؤشرات الحسابات الإقليمية لنشاط التشييد والبناء	91
رابعا: مؤشرات الحسابات الإقليمية لنشاط التجارة	96
خامسا: مؤشرات الحسابات الإقليمية لأنشطة النقل والتخزين	100

الموضوع	الصفحة
سادسا: مؤشرات الحسابات الإقليمية لنشاط الخدمات	105
الخاتمة	110
الفصل الرابع: مقترح لإعداد وتكوين الحسابات الإقليمية في مصر	111
المقدمة	112
أولا: وصف الحسابات الإقليمية كحسابات منبثقة من الحسابات القومية	112
ثانيا: إحصاءات الحسابات الإقليمية (الغرض منها - مخرجاتها - دورية إصدارها)	113
ثالثا: جمع بيانات الحسابات الإقليمية ومصادرها والتصنيفات القياسية المستخدمة	114
رابعا: تكوين جداول المدخلات والمخرجات ومصفوفة الحسابات الاجتماعية الإقليمية	117
الخاتمة	119
خاتمة الدراسة:	120
أولا: النتائج	120
ثانيا: التوصيات	125
ثالثا: مقترحات لبحوث مستقبلية	127
المراجع	129
ملاحق الدراسة	132